

Distr.: General
11 September 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة الأولى العادية لعام ٢٠١٦
٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥

المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥
(من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نيويورك)

الصفحة	الرقم
٣	١/٢٠١٥ تقرير عن الدعم المباشر للميزانية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤
٤	٢/٢٠١٥ سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٤	٣/٢٠١٥ زيادة مستوى تمويل الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٥	٤/٢٠١٥ تعزيز اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٦	٥/٢٠١٥ توصيات مجلس مراجعي الحسابات
٩	٦/٢٠١٥ عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥



	الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ (من ١ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك)
١٢	٧/٢٠١٥ التقرير السنوي لمديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣	٨/٢٠١٥ التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
١٦	٩/٢٠١٥ تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٤
١٧	١٠/٢٠١٥ التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٨	١١/٢٠١٥ التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤ (صندوق الأمم المتحدة للسكان)
١٩	١٢/٢٠١٥ التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٠	١٣/٢٠١٥ المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة
٢٢	١٤/٢٠١٥ تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٣	١٥/٢٠١٥ عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٥
	الدورة الثانية العادية لعام ٢٠١٥ (من ٣١ أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نيويورك)
٢٨	١٦/٢٠١٥ المسائل المتصلة بتمويل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي
٣١	١٧/٢٠١٥ تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ورد الإدارة
٣٢	١٨/٢٠١٥ الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان
٣٤	١٩/٢٠١٥ خطة عمل التقييم الذي يجرى كل أربع سنوات وميزانيته (صندوق الأمم المتحدة للسكان)
٣٦	٢٠/٢٠١٥ تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
٣٦	٢١/٢٠١٥ التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤
٣٧	٢٢/٢٠١٥ عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته الثانية العادية لعام ٢٠١٥

١/٢٠١٥

تقرير عن الدعم المباشر للميزانية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالوثيقة DP/2015/3؛

٢ - يقر بأن المساهمة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكمن في دعم القدرات الوطنية وتقديم الدعم اللازم لإعداد السياسات؛

٣ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقييماً للأنشطة التجريبية المضطلع بها في إطار هذه السياسة، وأن يدرج في هذا التقييم معلومات مفصلة عن الخبرة المكتسبة خلال الفترة التجريبية لمشاركة البرنامج الإنمائي في دعم الميزانيات القطاعية وعن أثر هذه المشاركة، لا سيما أثرها في إسهام البرنامج الإنمائي في تنمية القدرات الوطنية وإعداد السياسات، على أن يقدم هذا التقييم قبل حلول دورة المجلس العادية الأولى لعام ٢٠١٧؛

٤ - يوافق على مواصلة البرنامج الإنمائي الفترة التجريبية من تنفيذ سياسة مشاركة البرنامج الإنمائي في تقديم الدعم المباشر للميزانيات والأموال المجمعة، على المستوى القطاعي، مع مرونة في استخدام الطرائق الأربع المبينة في المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالموضوع، وذلك حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، على أن يكون مفهوماً أنه لا ينبغي الدخول في أي التزام جديد في هذا الصدد بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى أن يُتخذ قرار بشأن مستقبل هذه السياسة؛

٥ - يقر بأن كافة الأنشطة التي سبق إقرارها في إطار هذه السياسة سيستمر تنفيذها حتى حلول المواعيد المقررة لانتهاؤها؛

٦ - يعتزم أن يقرر في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧، استناداً إلى نتائج التقييم ورد الإدارة، ما إذا كان يتعين الاستمرار في العمل بهذه السياسة؛

٧ - يطلب استعراض المبادئ التوجيهية والإجراءات المعدة للمكاتب القطرية ووحدات المقر بخصوص مشاركة البرنامج الإنمائي في ترتيبات دعم الميزانيات القطاعية والأموال المجمعة، وذلك لضمان اتساقها مع الممارسة الدولية المعترف بها ومع نهج البرنامج الإنمائي في العمل بهذه الأساليب، وإطلاع المجلس التنفيذي على نتائج الاستعراض في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥. وينبغي أن يُرفق ذلك بمذكرة معلومات توجز خبرات البرنامج الإنمائي في استخدام هذا النوع من المساعدة، وتقدم الخطوط العريضة لنهج تنمية القدرات

الوطنية ووضع السياسات، وتوفير معلومات تفصيلية عن طبيعة المخاطر الفعلية التي يحددها التقييم؛

٨ - يشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل على ضمان تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بأساليب العمل هذه، ووضع الضمانات المناسبة، وإنجاز عمليات المراقبة ومراجعة الحسابات في الوقت المناسب.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٢/٢٠١٥

سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير المعد عن سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2015/1)، الذي يعكس التزام المؤسسة في مجال الرقابة بممارسة مناسبة خاضعة للمساءلة وتتسم بالجدية؛

٢ - يلاحظ مع التقدير العملية التشارورية التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للسكان في إعداد سياسة الرقابة المنقحة؛

٣ - يوافق على سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/2015/1؛

٤ - يطلب إلى الصندوق أن يواصل رصده لتنفيذ السياسة، وأن يجري عمليات استعراض دورية لجدوى السياسة وفائدتها في صون وتعزيز مهام الرقابة الإدارية في الصندوق، بما في ذلك ما يتعلق من ذلك بالبرامج، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام ٢٠١٧ يُضمِّنه مقترحات لإدخال المزيد من التحسينات على السياسة، حسب الاقتضاء.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٣/٢٠١٥

زيادة مستوى تمويل الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير (DP/FPA/2015/2)؛
 - ٢ - يُقر بتزايد الطلب على الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وما ينجم عن ذلك من حاجة إلى زيادة الموارد لتوفير التمويل اللازم لحالات الطوارئ؛
 - ٣ - يوافق على تخصيص مبلغ سنوي قدره ١٠ ملايين دولار من الموارد العادية لصندوق الطوارئ، أي زيادة قدرها ٥ ملايين دولار على المستوى المعتمد سابقاً؛
 - يأذن للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بزيادة رصيد صندوق الطوارئ بمبلغ يصل إلى ٢ مليون دولار في السنة الواحدة، إذا كان عدد حالات الطوارئ ونطاقها يبرران ذلك؛
 - ٤ - يوافق على تخصيص اعتماد لمرة واحدة قدره ١٠ ملايين دولار من الموارد العادية لإنشاء احتياطي للاستجابة الإنسانية؛
 - ٥ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يبلغ عن حالة الاحتياطي وعن حالة استخدام صندوق الطوارئ في سياق بياناته المالية السنوية؛
 - ٦ - يطلب كذلك إلى الصندوق أن يقدم تقريراً في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ عن حالة تمويل استجابته الإنسانية، حتى يتسنى للمجلس التنفيذي أن يقوم باستعراض هذا الترتيب، بما في ذلك معايير صرف الموارد.
- ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٤/٢٠١٥

تعزز اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- ١ - إن المجلس التنفيذي،
- ٢ - يحيط علماً بمبادرة المدير التنفيذي الرامية إلى زيادة مواءمة ترتيبات الإدارة والمساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع نظيراتها في الوكالات الشقيقة الخاضعة لإشراف المجلس التنفيذي؛
- ٣ - يوافق على إنشاء لجنة استشارية لمراجعة الحسابات تضطلع بالأدوار والمهام التي أسندتها إلى اللجنة الاستشارية للشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات بقراراته ٣٧/٢٠٠٨ و ٤/٢٠٠٩ و ٥/٢٠١٢، بما في ذلك رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي؛

- ٤ - يحيط علماً بأهداف واختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويشير إلى أن الطابع الاستشاري للجنة لا يتعارض مع مهام المجلس التنفيذي بصيغتها الواردة في قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨؛
- ٥ - يشدد على أن دور اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات هو أن تقدم إلى الإدارة والمجلس آراء واستنتاجات مستقلة بشأن الضمانات المتعلقة بمهام مراجعة الحسابات والرقابة في المنظمة؛
- ٦ - ينوه بالتزام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمواصلة التماس المشورة الخارجية والمستقلة بشأن أفضل الممارسات في الشؤون الاستراتيجية وفي مجال تخصصه من خلال إنشاء فريق استشاري استراتيجي من الخبراء؛
- ٧ - يقرر أن ينظر أعضاء المجلس التنفيذي في عملية اختيار اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥؛
- ٨ - يقرر كذلك أن يواصل مهامهم الأعضاء الحاليون في اللجنة الفرعية لمراجعة الحسابات التابعة للجنة الاستشارية للشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في انتظار النتيجة التي ستؤول إليها عملية الاختبار؛
- ٩ - يشجع على تحديد وتيرة اجتماعات اللجنة كلها ومدتها ومكان انعقادها في ضوء حجم العمل، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٥/٢٠١٥

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات
عن عام ٢٠١٣

تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم
المتحدة لعام ٢٠١٣: حالة تنفيذ التوصيات

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي
الحسابات عن عام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يرحب بالآراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن عام ٢٠١٣ بالنسبة للمؤسسات الثلاث جميعها؛
فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
- ٢ - يلاحظ التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معالجة الأولويات التسع العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛
- ٣ - يدعم الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي في معالجة الأولويات الإدارية الثمانية العليا المنقحة المتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وفي تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛
- ٤ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يعاود تقييم الأنشطة التي يقوم بها لإدارة المخاطر ويعزز هذه الأنشطة، وأن يعطي الأولوية لتنفيذ الإطار المنقح للنهج المنسق للتحويلات النقدية، مع اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التطبيق المناسب في المكاتب القطرية؛
- ٥ - يحث البرنامج الإنمائي على تعزيز إشرافه على الشركاء المنفذين وإدارته لشؤونهم من حيث الرصد والإبلاغ والامتثال للضوابط وأنشطة الضمان، بما في ذلك معالجة الحالات المتكررة لورود تقارير مشفوعة بتحفظات عن مراجعة حسابات الشركاء المنفذين، وعلى متابعة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات؛
- ٦ - يشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى كشف ومنع ما قد يحدث في عمليات الشراء من مخالفات وممارسات احتيالية أخرى، وعلى تحسين إجراءات استرداد الأموال، ومعالجة مواطن الضعف في نظام أطلس التي يجددها مجلس مراجعي الحسابات؛
- ٧ - يحث البرنامج الإنمائي على التعجيل ببذل الجهود اللازمة للاستجابة للاستنتاجات النقدية المتعلقة بإدارة البرامج/المشاريع وضمان النوعية والتصميم والرصد والتقييم؛
في ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:
- ٨ - يحيط علماً بالتقرير (DP/FPA/2015/3) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان والإجراءات الأخرى التي يعتزم اتخاذها لتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

٩ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في التعامل مع التوصيات المتعلقة بعمليات الشراء، ويحث على الاستمرار في مراقبة وتقييم الموردين فيما يتعلق بمدى الالتزام بالنوعية والمواعيد في تقديم السلع والخدمات؛

١٠ - يطلب إلى الصندوق إبلاغ المجلس التنفيذي بما لديه من خطط لتحسين النطاق الذي تغطيه المراجعات الداخلية للحسابات، كي يتسنى للمجلس البت في الآثار المالية المحتملة في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦؛

١١ - يشجع الصندوق على مواصلة تعزيز قدرة مكاتبه على المستويات القطري ودون الإقليمي والإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين العمليات، والضوابط الداخلية، والرقابة، وإدارة المخاطر، وعلى إطلاع المجلس التنفيذي بمستجدات التقدم المحرز في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥؛

في ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١٢ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة ما أبرزه مجلس مراجعي الحسابات من أولويات تتعلق بمراجعة الحسابات؛

١٣ - يؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة مكتب خدمات المشاريع لكفالة تنفيذ التوصيات المتبقية؛

١٤ - يسلم بأن المجلس يحتاج للعمل إلى ما بعد السنة المالية ٢٠١٤ لتنفيذ التوصيات بنجاح لأن هذه التوصيات أصدرها مكتب خدمات المشاريع في تموز/يوليه ٢٠١٤، والكثير منها يتطلب اهتماماً طويلاً الأجل؛

١٥ - يرحب بالتزام مكتب خدمات المشاريع بتعزيز بناء القدرات باستمرار على الصعيد المحلي؛

١٦ - يطلب إلى مكتب خدمات المشاريع أن يواصل تقييم سياساته في مجالي الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وأن يعزز من تنفيذ هذه السياسات؛

١٧ - يشجع مكتب خدمات المشاريع على أن يرصد عن كثب أعمال الإشراف على أنشطة الشراء، ولا سيما فيما يتعلق بالاحتيايل، وأن يبحث عن فرص التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتحديد البائعين ممن يحظون بالثقة ويتحلون بالكفاءة.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٦/٢٠١٥

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥
إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى أنه قام بما يلي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٥:

الرئيس: سعادة السيد لويس فرناندو كاريرا كاسترو (غواتيمالا)

نائب الرئيس: السيد سهاك سارغسيان (أرمينيا)

نائب الرئيس: سعادة السيد هيروشي مينامي (اليابان)

نائب الرئيس: سعادة السيد كيلبيون ماوي (ليسوتو)

نائب الرئيس: سعادة السيد دورغا براساد بهاتاراي (نيبال)

أقرّ جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥

(DP/2015/L.1).

اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤ (DP/2015/1)؛

أقرّ خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥ (DP/2015/CRP.1).

وافق على خطة العمل المؤقتة لدورته السنوية لعام ٢٠١٤.

وافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المتبقيتين للمجلس التنفيذي في

عام ٢٠١٥:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥: من ١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥: من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

المسائل المالية ومسائل الميزانية والإدارة

اتخذ القرار ١/٢٠١٥ المتعلق بتقرير الدعم المباشر للميزانية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤.

البند ٣

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار ٧/٢٠١٤:

أفريقيا: مالي، مدغشقر؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: شيلي، غواتيمالا

وافق على تمديد البرنامج القطري لكولومبيا بتسعة أشهر؛

وافق على التمديد بسنتين للبرنامجين القطريين لبابوا غينيا الجديدة وميانمار.

البند ٤

التقييم

أحاط علما باستعراض سياسة التقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبردود الإدارة

المصاحبة (DP/2015/5 و DP/2015/6 و DP/2015/7).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥

الرقابة

اتخذ القرار ٢/٢٠١٥ المتعلق بسياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

(DP/FPA/2015/1).

البند ٦

المسائل المالية ومسائل الميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٣/٢٠١٥ المتعلق بزيادة مستوى تمويل الاستجابة الإنسانية لصندوق

الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2015/2).

البند ٧

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها في صندوق الأمم المتحدة للسكان وافق على وثيقتي البرنامجين القطريين لمدغشقر (DP/FPA/CPD/MDG/7) ومالي (DP/FPA/CPD/MLI/7).

وافق على التمديد بستتين للبرنامج القطري لميانمار وعلى التمديد بتسعة أشهر للبرنامج القطري لكولومبيا (DP/FPA/2015/4).

أحاط علماً بالتمديد الأول بسنة واحدة للبرنامجين القطريين لكل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والعراق (DP/FPA/2015/4).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٨

تعزير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اتخذ القرار ٤/٢٠١٥ المتعلق بتعزير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

البند ٩

المسائل المالية ومسائل الميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٥/٢٠١٥ المتعلق بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن عام ٢٠١٣ (DP/2015/8)؛ وتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2015/3)؛ وتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن عام ٢٠١٣ (DP/OPS/2015/1).

الاجتماع المشترك

عقد في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ اجتماعاً مشتركاً للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، تناولت الموضوعين التاليين: (أ) في شراكة مع

آخرين: الدروس المستفادة بشأن الارتقاء بالابتكار للوصول إلى المحتاجين؛ (ب) نهج مبتكرة في تصميم البرامج وتنفيذها دعماً لتفعيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

عقد أيضاً جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مناسبة من تنظيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعافي من جائحة إيبولا؛

تقرير غير رسمي بشأن استراتيجية البرنامج الإنمائي لتعبئة الموارد والخطوات المقبلة في

إطار الحوار المنظم؛

مشاورات غير رسمية بشأن تبسيط الإطار المتكامل للنتائج والموارد المشمول بالخطة

الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (القرار ١١/٢٠١٤)؛

النتائج الأولية لعام ٢٠١٤ وآفاق المستقبل بالنسبة لموقع صندوق الأمم المتحدة

للمشاريع الإنتاجية في بيئة متغيرة لتمويل الإنمائي.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

نشاط توجيهي لمكتب خدمات المشاريع لفائدة الأعضاء الجدد في المجلس التنفيذي.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

٧/٢٠١٥

التقرير السنوي لمديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمديرة البرنامج عن السنة الأولى لتنفيذ الخطة

الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ (الوثيقة DP/2015/11)؛

٢ - يرحب بتحسين جودة التقرير السنوي لمديرة البرنامج والتقدم العام المحرز

تجاه تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية في عام ٢٠١٤؛

٣ - يحيط علماً مع التقدير بعملية الإبلاغ المنهجية استناداً إلى إطار النتائج

للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك النهج الجديد لربط النتائج بالموارد، وبدء

العمل ببطاقة تقرير التنمية؛ ويشجع البرنامج في الوقت نفسه على إدخال مزيد من

التنقيحات على منهجية الإطار المتكامل للنتائج والموارد وتحليل البيانات المقترح في الفقرة التالية؛

٤ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يواصل في تقاريره المقدمة في المستقبل تقييم التقدم المحرز إزاء النتائج السبع، وكذلك التحديات والدروس المستفادة التي قد تؤثر على البرامج في المستقبل؛

٥ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على القيام بمزيد من التحليل للبيانات التي تستند إليها النتائج باستخدام المعلومات التي توفرها الأدوات التحليلية ذات الصلة للمنظمة بما في ذلك من خلال، في جملة أمور، التقييمات والمراجعات، لفهم العوامل المحفزة للأداء والتقدم، أو المعوقة لهما، وتكييف البرامج وفقاً لذلك؛

٦ - يقترح الأخذ أيضاً بمداول بطاقة الإبلاغ للمستوى الثالث: الفعالية والكفاءة المؤسسية، ويحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد على ضمان إحراز تقدم جيد إزاء مؤشرات الفعالية المؤسسية في عام ٢٠١٥؛

٧ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء استعراض لنظم الرصد والتجميع والإبلاغ المتعلقة بالإطار المتكامل للنتائج والموارد كجزء من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية حتى يتسنى زيادة مصداقيته وخضوعه للمساءلة؛

٨ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم التقارير بشكل أكثر منهجية عن آثار الإصلاح الهيكلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛

٩ - يلتزم بمواصلة استكشاف سبل تمويل تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

٨/٢٠١٥

التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بالتقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤ (DP/2015/16) وتعليقات

الإدارة عليه:

- ١ - يخطط علما بالتقرير السنوي عن التقييم ويبحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يعالج في الوقت المناسب النتائج والتوصيات، بغية تحسين نتائج البرامج والآثار المترتبة عليها؛
- ٢ - يوافق على برنامج العمل المنقح لعام ٢٠١٥ الذي اقترحه مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويقر بأنه قد تم إدخال تنقيحات على الخطة بسبب التغييرات في الميزانية؛
- ٣ - يطلب إلى مكتب التقييم المستقل تقديم إحاطة عن الدروس المستفادة بشأن التقييم، وكذلك عن برنامج العمل المحسوب التكاليف لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، في اجتماع غير رسمي يعقد قبل الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥؛
- ٤ - يطلب إلى مكتب التقييم المستقل وإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدموا إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥ وثيقة بشأن الاستراتيجية المتعلقة بالكيفية التي يعتزم بها المكتب تنقيح خططه وإجراءاته بغية تحسين نوعية التقييمات اللامركزية؛
- ٥ - يطلب أن يقوم مكتب التقييم المستقل في تقاريره المستقبلية بتقديم برنامج عمل محسوب التكاليف يتضمن معلومات أكثر شمولاً عن التقييمات المقررة والأنشطة الأخرى؛
- ٦ - يؤكد على أهمية التقييمات الشاملة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري، ويطلب من مكتب التقييم المستقل وضع استراتيجية عملية لتحسين تغطية التقييم للبرامج القطرية عند إنجازها بغية الاسترشاد به في إعداد البرامج القطرية اللاحقة التي ستدرج في برنامج العمل السنوي المحسوب التكاليف لينظر فيه أعضاء المجلس التنفيذي؛
- ٧ - يبحث مكتب التقييم المستقل على كفالة تضمين تقييماته توصيات عملية وفعالة من حيث التكلفة وتنوحي تحقيق نتائج ملموسة ليتسنى استخدامها في تعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد العالمي؛
- ٨ - يسلم بالجهود المتواصلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ الإجراءات المتعلقة باستجابة الإدارة للتقييمات، ويشجع البرنامج على إحراز تقدم قوي تجاه تنفيذ إجراءات المتابعة لردود الإدارة للتقييمات المواضيعية خلال عام ٢٠١٥، آخذاً في الاعتبار بصورة تامة توصيات مكتب التقييم المستقل؛

٩ - يؤكد على أهمية الحفاظ على مستوى كاف من التمويل لهذا المكتب كوسيلة لحماية فعاليته واستقلالته؛ ويتوقع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان توفير التمويل الكافي لمكتب التقييم المستقل كي ينجز المهام الموكلة إليه؛

فيما يتعلق بتقييم مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية في عملية رسم السياسات العامة (DP/2015/17) ورد الإدارة عليها (DP/2015/18):

١٠ - يحيط علما بالنتائج والاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها تقييم مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية في عملية رسم السياسات العامة، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يأخذ هذه التقارير في الاعتبار بشكل كامل في التقارير العالمية والإقليمية المستقبلية عن التنمية البشرية؛

١١ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستفيد من توصيات تقرير التقييم في إعداد تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته لعام ٢٠١٦ عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد؛

١٢ - يقر بأن التقييم قد أكد أن تقارير التنمية البشرية العالمية قدمت مساهمات رئيسية، على امتداد ربع قرن، في المناقشة العالمية بشأن التنمية، وبخاصة مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية في تعميم استخدام مفهوم التنمية البشرية للمساهمة في صنع السياسات المتعلقة بالتنمية؛

١٣ - يشجّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على القيام باستعراض شامل لدليل التنمية البشرية ليعكس التغييرات الطارئة في المشهد الإنمائي العالمي والتكامل المتوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منهجيته وهيكله، مع مراعاة أهمية استخدام أحدث الإحصاءات الوطنية المتاحة، متى تسنى ذلك، في حساب الأدلة، وكذلك في مواءمتها مع أهداف وغايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

فيما يتعلق بتقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية (DP/2015/19) ورد الإدارة على تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية (DP/2015/20):

١٤ - يحيط علما بنتائج واستنتاجات وتوصيات تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية، ويطلب إلى البرنامج أن يأخذها في الاعتبار بشكل كامل في عمله الحالي دعماً للبلدان في إنجازها للأهداف، وفي التحضير لدعم

البلدان في الوقت الذي يتم فيه إرساء أهداف التنمية المستدامة وبذل الجهود لتحقيقها، ولاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية في عام ٢٠١٦؛

١٥ - يقر بأن التقييم يخلص إلى الاستنتاج بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وضع مجموعة من الأدوات المختلفة والتكميلية، جيدة النوعية وحسنة التوقيت، دعماً لعمليات التخطيط والرصد والتنفيذ المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

١٦ - يقر بوجهات النظر المعبر عنها في التقييم بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع جيد لدخول مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ ومساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاعتراف أيضاً بأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجاري إعدادها هي أكثر شمولية وأكثر تعقيداً بشكل ملحوظ من الأهداف الإنمائية للألفية، وستتطلب إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة لمدى أطول، بما يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

٩/٢٠١٥

تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٤
إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٤ (DP/2015/21) وبالآداء القوي المتواصل للصندوق قياساً إلى الأهداف المرسومة؛

٢ - يقر بالوضعية الاستراتيجية لولاية الصندوق المرنة في مجال الاستثمار، التي تتيح إقامة شراكات مبتكرة مع شركاء التنمية من القطاعين العام والخاص، ولا سيما فيما يتصل بجشد الموارد المحلية، ويلاحظ أهمية خبرات الصندوق في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣ - يحيط علماً بالنمو المطرد المتواصل في موارد الصندوق غير الأساسية وفي الشراكات، الأمر الذي يساهم في تحقيق الصندوق للنتائج المتوخاة، وبصفة أساسية مع أقل البلدان نمواً؛

٤ - يعرب عن القلق من أن الموارد العادية، التي شهدت انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٤، لا تزال إلى حد كبير دون عتبة المبلغ الذي قيمته ٢٥ مليون دولار المطلوب لاستمرار برامج الصندوق في ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً؛ ويلاحظ مع القلق أنه، نتيجة

لذلك، انخفض عدد أقل البلدان نموا التي يدعمها الصندوق من ٣٣ بلدا في عام ٢٠١٣ إلى ٣١ بلدا في عام ٢٠١٤؛

٥ - يسلم بأن من اللازم توفير حد أدنى من الموارد الأساسية، وفقا للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، لضمان محافظة الصندوق على حيزه الابتكاري؛ ولكي يضمن وجود قاعدة تمويل صلبة ويمكن التنبؤ بها، يستطيع من خلالها حشد موارد إضافية، ومواصلة تحفيز الاستثمارات، بما في ذلك من خلال حشد الموارد الوطنية للتنمية المحلية، وإدراكا لأهمية ضمان حضور الصندوق فيما يبلغ ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا، وفقا للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ وفي ضوء هذه الخلفية، يهيب بالدول الأعضاء القادرة أن تساهم في الموارد العادية للصندوق بما يكفل بلوغه الهدف المتوخى المتمثل في مبلغ ٢٥ مليون دولار سنويا من الموارد العادية السنوية.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٠/٢٠١٥

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بالوثائق التي تشكل تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٥ وهي:

DP/FPA/2015/5 (Part I)، و (Part I/Add.1، و (Part II)؛

٢ - يحيط علما مع التقدير بعملية الإبلاغ المنهجية في ضوء إطار النتائج للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وما تم إحرازه من تقدم؛

٣ - يقر ويرحب بالجهود التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ التوجيه الاستراتيجي المنقح، بما يشمل تعزيز المشاركة في معالجة الأوضاع الإنسانية، ونموذج الأعمال المتنوع الجديد؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي إدخال المزيد من التحسينات في التقرير السنوي المقبل بالرجوع إلى وثيقة نظريات التغيير المصاحبة للخطة الاستراتيجية، مع الاستفادة من نتائج التقييم وإدراج مزيد من التفاصيل بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والدروس المستفادة، والإجراءات المتخذة استجابة لذلك؛

٥ - يسلم بضرورة زيادة الدعم لجعل الصندوق في وضع فعال يمكنه من تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الغايتين ألف وباء من الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وتسريع وتيرة الاستثمارات في الشباب، بمن فيهم المراهقون من الفتيات والفتيان، لتمكين البلدان من تحقيق العائد الديمغرافي، بما يتفق مع أولوياتها الوطنية، ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم عرضاً عن عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالعائد الديمغرافي، في سياق استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١١/٢٠١٥

التقرير السنوي عن التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمكتب التقييم (DP/FPA/2015/6) وخطة عمل التقييم لعام ٢٠١٥، بما في ذلك التعديلات المدخلة على خطة التقييم الانتقالية المدرجة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بالإضافة إلى رد الإدارة عليها؛
- ٢ - يؤكد مجدداً الدور المركزي لوظيفة التقييم داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأهمية المبادئ المبينة في سياسة التقييم المنقحة (DP/FPA/2013/5)، وكذلك أهمية تنفيذها داخل المنظمة؛
- ٣ - يشجّع الصندوق على اتخاذ إجراءات من أجل زيادة تعزيز وظيفة التقييم داخل الصندوق، وذلك بتنفيذ التوصيات المبينة في الجدول ٣ من تقرير التقييم؛
- ٤ - يحيط علماً بالتحديات في مجال التقييمات اللامركزية، ويؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز القدرة على الرصد والتقييم اللامركزيين؛
- ٥ - يكرر تأكيد أهمية تخصيص الموارد الكافية، بما في ذلك من الموارد الأخرى للبرامج الممولة من الموارد غير الأساسية، لدعم القيام بوظيفة تقييم قوية ومستقلة، ويشجّع الصندوق على ضمان أن يكون مستوى الموارد البشرية والمالية متناسباً مع المستوى الملائم لتغطية التقييم، ومع المواءمة الضرورية للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ونموذج أعماله؛
- ٦ - يرحب بمبادرات مكتب التقييم لنشر نتائج التقييم من أجل التعزيز المؤسسي والبرامجي؛

٧ - يطلب من مدير مكتب التقييم أن يقدم تقريراً في عام ٢٠١٦ عن التقدم المحرز في معالجة المسائل والتحديات الأساسية في مجال التقييم في التقرير السنوي للمدير المقدم إلى المجلس التنفيذي.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٢/٢٠١٥

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالمساهمات المهمة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للنتائج التشغيلية للأمم المتحدة وشركائها في عام ٢٠١٤؛

٢ - يحيط علماً بالجهود المبذولة لتعزيز مساهمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تحقيق نتائج مستدامة للشركاء، وتقديم التقارير عنها، بما في ذلك اتباع أفضل الممارسات وتطبيق المعايير المعترف بها؛

٣ - يحيط علماً كذلك بالتقدم العام المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي وضعت أسساً قوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - يشجّع المدير التنفيذي على المضي قدماً في تشكيل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى القرارات السابقة للمجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة؛

٥ - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٣٥/٢٠٠٨ و ٤/٢٠٠٩، ويطلب إلى المدير التنفيذي، لكي يتسنى تحقيق درجة أكبر من الكفاءة في عمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أن يتشاور مع الأمين العام بشأن الدور المستقبلي للجنة الاستشارية للسياسات مقارنة بدور المجلس التنفيذي، فيما يخص الرقابة وتقديم التوجيه السياسي للمكتب، مع التسليم بما طرأ من تغييرات مهمة منذ عام ٢٠٠٩ في هيكل الحوكمة للمكتب، وتطور دوره وولايته؛

٦ - يشجّع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على زيادة استكشاف إمكانية تسهيل إقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة التي تشاطره نفس التوجه، بما في ذلك من القطاع الخاص، مع التأكيد بشدة على الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي في المجالات

المشمولة بولاية المكتب مثل تطوير الهياكل الأساسية وإدارة المشاريع، وفي ظل الاحترام الكامل للملكية الوطنية.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٣/٢٠١٥

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بما أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من تقدم في معالجة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٤؛

٢ - يلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات المراجعة الواردة في التقارير الماضية والتي لم تنفذ بعد؛

٣ - يلاحظ مع القلق عدد التوصيات والطلبات المتكررة الموجهة إلى أمانات كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتسريع وتيرة جهودها لكي تنفذ في حينه، وعلى أتم وأكمل وجه، وبصورة مطّردة، جميع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات الجديدة والتي لم تنفذ بعد؛

٤ - يطلب إلى مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق للمنظمات الثلاث أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب إلى المجلس التنفيذي عندما تجابه تحديات في القيام بمسؤولياتها الرقابية أو إنجاز خطط عملها؛

٥ - يطلب كذلك إلى مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق أن تدرج في تقاريرها السنوية في المستقبل ما يلي:

(أ) رأياً، يستند إلى نطاق العمل الذي يتم القيام به، عن كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الذي تعتمده المنظمات؛

(ب) موجزا مركزا للعمل والمعايير التي تدعم الرأي؛

(ج) بياناً بشأن امتثال معايير المراجعة الداخلية للحسابات المتقيد بها؛

(د) رأياً بشأن ما إذا كانت الموارد المخصصة لوظيفة هذه المكاتب مناسبة وكافية ويتم توفيرها بشكل فعال لتحقيق التغطية المرجوة للمراجعة الداخلية للحسابات؛

٦ - يرحب بإدراج المعلومات المتعلقة بالخسائر المستردة إثر إجراء تحقيقات مدعومة بالأدلة، ويشجّع أمانتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على مواصلة تعزيز جهودهما لضمان أن تسترد المنظمتان أي مبالغ من هذا القبيل وأن تتم بشكل عاجل متابعة الحالات التي انتهت منها؛

٧ - يشجّع المنظمات على القيام بصورة مشتركة باستعراض إجراءات التوظيف لملاء الوظائف في مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، وأن تقدم تقارير إلى المجلس التنفيذي عن التدابير المتخذة لخفض الشواغر طويلة الأمد؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٨ - يحيط علماً بتقرير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2015/22) ومرفقاته ورد الإدارة؛

٩ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٠ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم معلومات عن متابعة التحقيقات التي فُرع منها في تقارير السنوات السابقة، وكذلك عن الخسائر المستردة لتلك السنوات، وأن يواصل تقديم تفاصيل عن متابعة التحقيقات التي فُرع منها في سنة الإبلاغ المعينة التي يعطيها التقرير، والخسائر المستردة لتلك السنة؛

١١ - يطلب أيضاً إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أن يقدم عرضاً شاملاً لتقييمه للمخاطر المؤسسية في التقارير السنوية التي ستقدم مستقبلاً إلى المجلس التنفيذي؛

١٢ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ورد الإدارة عليه.

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

١٣ - يحيط علماً بالتقرير الحالي (DP/FPA/2015/7)؛

١٤ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام المراجعة والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولتوفير الموارد الكافية للوفاء بالولاية المتصلة بتلك المهام؛

١٥ - يقر بمشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة الرقابة المشتركة، ويؤيد تلك المشاركة؛

١٦ - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٥/٢٠١٥، الذي طُلب فيه إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن يعلم المجلس التنفيذي عن خطط المنظمة لتحسين تغطية المراجعة الداخلية للحسابات، ويطلب إلى الصندوق أن ينظر في هذه الخطط، بما في ذلك فيما يخص تعزيز قدرة التحقيق، في الميزانية المنقحة المتكاملة التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦؛

١٧ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (DP/FPA/2015/7/Add.1)، وبرد الإدارة عليه وعلى هذا التقرير.

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١٨ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن عام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/3)، وبرد الإدارة؛

١٩ - يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، بما فيها التوصيات التي مر عليها أكثر من ١٨ شهراً؛

٢٠ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية للاستراتيجية ومراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤ (بما يتفق مع قرار المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨).

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٤/٢٠١٥

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بتقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2015/23، و DP/FPA/2015/8، و DP/OPS/2015/4)؛

٢ - يلاحظ مع التقدير الدور الحيوي الذي تقوم به مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لترسيخ ثقافة تقوم على الأخلاقيات والزاهة والمساءلة ضمن إطار منظمتها، ويحث المكاتب على مواصلة تعزيز تلك الثقافة؛

٣ - يثني على إدارات كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على دورها القيادي ومواصلة دعمها لعمل مكاتب الأخلاقيات والتزامها به، ويحث الإدارة على مواصلة الجهود الرامية إلى تخصيص موارد كافية لوظيفة الأخلاقيات؛

٤ - يشير إلى القرار ٢٤/٢٠١١، ويثني على مكاتب الأخلاقيات للتوصيات التي رفعتها إلى إدارتها بهدف تعزيز ثقافة النزاهة داخل المنظمات؛ ويشجع هذه المكاتب على مواصلة تقديم المشورة والتوصيات للإدارة في هذا الصدد، والتي قد تتضمن توصيات بشأن تحسين الأطر الداخلية القانونية والمتعلقة بالمساءلة لمعالجة حالات إساءة السلوك وحماية المبلغين عن المخالفات؛ ويحث إدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة العمل مع مكاتب الأخلاقيات في هذا الصدد وتنفيذ توصيات المكاتب، حسب الاقتضاء.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٥/٢٠١٥

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٥

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى إنه قام خلال دورته السنوية لعام ٢٠١٥ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/L.2)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥ (DP/2015/9)؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥؛

وافق على الجدول الزمني التالي للفترة المتبقية من دورة المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥: ١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

لم يتخذ قراراً بشأن مكان انعقاد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

التقرير السنوي لمديرة البرنامج الإنمائي

اتخذ القرار ٧/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي لمديرة البرنامج الإنمائي والنتائج لعام

٢٠١٤ (DP/2015/11)؛

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش

المشتركة في عام ٢٠١٤ (DP/2015/11/Add.1)؛

أحاط علما بالمرفق الإحصائي (DP/2015/11/Add.2) .

البند ٣

الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لم يتخذ قرارا بشأن التقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي للمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2015/12) .

البند ٤

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية لعام

٢٠١٦، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤ .

البند ٥

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

سحب وثيقة البرنامج القطري لأوغندا (DP/DCP/UGA/3) .

أحاط علما بما يلي:

(أ) التمديد الأول للبرنامج القطري لإثيوبيا لفترة ستة أشهر اعتبارا من

١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛

(ب) التمديد الأول لفترة سنة للبرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة اعتبارا

من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛

(ج) التمديدات الأولى لفترة سنة للبرامج القطرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وموزامبيق، واليمن اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

(د) التمديد الأول لفترة سنة للبرنامج القطري لقرغيزستان ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (DP/2015/13).

استعرض، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثيقتي البرنامجين القطريين لأرمينيا (DP/DCP/ARM/3) وتركمانستان (DP/DCP/TKM/2)، ووافق عليهما.

البند ٦

التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

سحب مشروع القرار بشأن سياسة التقييم المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اعتمد القرار ٨/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤ (DP/2015/16)، والتقرير بشأن تقييم مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية في عملية رسم السياسات العامة (DP/2015/17) (ورد الإدارة) (DP/2015/18)، والتقرير بشأن تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية (DP/2015/19)، (ورد الإدارة) (DP/2015/20).

البند ٧

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ القرار ٩/٢٠١٥ بشأن التقرير عن النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٤.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨

التقرير السنوي للمدير التنفيذي

قرر اعتماد القرار بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي في دورة استثنائية، عقدت يوم الأربعاء ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، من الساعة ١٥:٠٠ حتى الساعة ١٥:٣٠.

اتخذ القرار ١٠/٢٠١٥ بشأن تقرير المدير التنفيذي: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2015/5 (Part I)؛

أحاط علما بالاستعراض الإحصائي والمالي لعام ٢٠١٤ DP/FPA/2015/5 Part

؛(I/Add.1

أحاط علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن توصيات وحدة التفتيش

المشتركة في عام ٢٠١٤ DP/FPA/2015/5 (Part II).

البند ٩

التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ القرار ١١/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي عن التقييم DP/FPA/2015/6).

البند ١٠

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

أحاط علما بالتمديدات لفترة سنة للبرامج القطرية للصومال (٢٠١٦) وجمهورية

توزانيا المتحدة (١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦) واليمن (٢٠١٦)

؛DP/FPA/2015/9

ووافق على التمديد الثاني لفترة سنة للبرنامج القطري للبنان (٢٠١٦)، والتمديد

الرابع لفترة سنة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (٢٠١٥)، والتمديد لفترة

سنتين للبرنامج القطري لباوا غينينا الجديدة (٢٠١٦-٢٠١٧) DP/FPA/2015/9؛

استعرض، وفقا لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية

لأرمينيا DP/FPA/CPD/ARM/3، وتركمانستان DP/FPA/CPD/TKM/4، وأوغندا

DP/FPA/CPD/UGA/8، ووافق عليها.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١١

التقرير السنوي للمدير التنفيذي

اتخذ القرار ١٢/٢٠١٥ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي DP/OPS/2015/2).

الجزء المشترك

البند ١٢

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

اتخذ القرار ١٣/٢٠١٥ بشأن التقارير التالية: (أ) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2015/22)؛ (ب) تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة بشأن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/7)؛ و (ج) تقرير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطته لعام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/3).

البند ١٣

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ١٤/٢٠١٥ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2015/23)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2015/8)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2015/4).

البند ١٤

مسائل أخرى

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نشاط جانبي بعنوان “إعادة الوضع إلى نصابه أو إصلاحه؟ الدعم الاستراتيجي للمهام الحكومية الأساسية في أعقاب الأزمات”

نشاط جانبي لمتطوعي الأمم المتحدة - تقرير عن حالة التطوع في العالم

نشاط جانبي مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة فنلندا بعنوان “الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحوار وعمليات الوساطة الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا”

نشاط جانبي عن ختم المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مشاورة غير رسمية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

إحاطة عن العائد الديمغرافي

إحاطة عن استعداد صندوق الأمم المتحدة للسكان واستجابته للحالات الإنسانية في شمال شرق نيجيريا: تقديم الدعم للنساء والفتيات المحررات من قبضة حركة بوكو حرام. مشاوررة غير رسمية بشأن الاستراتيجية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لحشد الموارد.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥

١٦/٢٠١٥

المسائل المتصلة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بما يلي:

أ) الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٤ (DP/2015/26 و Add.1) وبالتقرير المتعلق بحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠١٥ وما بعده (DP/2015/27)؛

ب) آليات التمويل والحوافز المقترحة لاجتذاب التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به، وتحقيق المستوى الأمثل؛

ج) الجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة تنوع قاعدة التمويل، وحشد موارد إضافية وغيرها من أشكال الدعم من مصادر متنوعة، بما في ذلك من حملة "شركاء التنمية المائة".

٢ - يشير إلى مقررات المجلس التنفيذي التي تبرز أهمية الموارد العادية - ٢٣/٩٨، ١/٩٩، ٢٣/٩٩، ٩/٢٠٠٢، ١٨/٢٠٠٢، ٢٤/٢٠٠٣، ١٤/٢٠٠٤، ٢٠/٢٠٠٥، ٢٤/٢٠٠٦، ١٧/٢٠٠٧، ١٦/٢٠٠٨، ١٠/٢٠٠٩، ١٤/٢٠١٠، ١٥/٢٠١١، ١٠/٢٠١٢، ١٣/٢٠١٣، ٢٤/٢٠١٤ - ويشير أيضا إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ و ٢٢٦/٦٧، وبخاصة القرار ٢٨٩/٦٤ المعنون "الاتساق على نطاق المنظومة"؛

٣ - يلاحظ بقلق بالغ تراجع المساهمات في الموارد العادية في عام ٢٠١٤ وتزايد الاختلال بين الموارد العادية وغيرها بنسبة تقارب ٥:١؛

٤ - يكرر تأكيد ضرورة تفادي استخدام الموارد العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد الأخرى، ويؤكد مجدداً أن المبدأ التوجيهي الذي يحكم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية ينبغي أن يستند إلى قرار المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٣؛

٥ - يؤكد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يستند إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنها أساسية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لأعماله، ويشجع البرنامج على مواصلة تعبئة هذه الموارد والعمل في الوقت نفسه على مواصلة حشد موارد تكميلية لتلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، لا سيما أشد البلدان فقراً وأضعفها؛

٦ - يؤكد ما للمساهمات المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها من أهمية للموارد العادية، ويلاحظ الحاجة الماسة إلى تحسين نوعية المساهمات في الموارد الأخرى وإمكانية التنبؤ بها واتساقها مع الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، ذلك أنها تشكل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية؛

٧ - يكرر الإعراب عن قلقه بشأن الطابع التقييدي للموارد المخصصة، والذي يمكن أن يحد من قدرة المنظمة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة الحوار المتعلق بالتمويل بهدف معالجة هذه المسألة؛

٨ - يلاحظ أن تقلبات العملات يمكن أن تؤثر على مستويات موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب إلى البرنامج أن يواصل إبلاغ المجلس التنفيذي بما يقوم به من عمل لمعالجة الآثار الناجمة عن تقلبات العملات، وأن يواصل رصد عمل المنظمات الدولية الأخرى في هذا الصدد بما يضمن أن تظل إدارة العملات في البرنامج في مستوى أمثل؛

٩ - يحث البلدان المانحة والبلدان الأخرى القادرة على ذلك والتي لم تقدم بعد مساهماتها في الموارد العادية، عن عام ٢٠١٥، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛ ويشجع البلدان القادرة على تقديم تعهدات متعددة السنوات للسنوات المقبلة على النظر في تقديمها؛

١٠ - يرحب باستمرار الحوار بين الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن قضايا التمويل، بما في ذلك كيفية تسهيل التحول من الموارد المخصصة بدرجة كبيرة إلى الموارد العادية أو الموارد الأقل تقييداً/تخصيصاً، ويحث الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية للموارد العادية والموارد الأخرى التي تتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ بها، والأقل تخصيصاً لأغراض بعينها، ولنتائج الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

١١ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سياق الحوار المنظم بشأن التمويل، ما يلي:

(أ) أن يشارك في الحوارات غير الرسمية التي تجرى مع الدول الأعضاء على مدار السنة، بما في ذلك كفالة الترتيب لمناقشات تحاورية خاصة فيما بين الدول الأعضاء على هامش الدورة السنوية كل عام، وذلك لضمان نقاش متواصل وتبادل المعلومات وتحليل القضايا والخيارات المتعلقة بالتمويل، مع مراعاة استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وحوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتبوأه في الأجل الطويل، وتقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك تحليل التمويل. ويشمل هذا الأمر استكشاف الحوافز والآليات ونوافذ التمويل بهدف توسيع قاعدة الجهات المانحة، وتشجيع الجهات المانحة على الزيادة من مساهماتها في الموارد العادية وإعطائها الأولوية، وكذلك على التحول إلى الموارد الأخرى الأقل تقييداً، تماشياً مع الخطة الاستراتيجية؛

(ب) أن يقدم، في سياق الإبلاغ السنوي عن التمويل وحشد الموارد، تحليلاً لمدى القابلية للتنبؤ والمرونة والمواءمة في ما يتم توفيره من موارد لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المعتمدة، بما في ذلك الفجوات القائمة في التمويل وما يترتب عليها من آثار فيما يتعلق بالإطار المتكامل للنتائج والموارد؛

(ج) أن يواصل الاستجابة لفرص التنمية السانحة من أجل توسيع نطاق شراكاته مع القطاع الخاص، تماشياً مع سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص، وأيضاً مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية، وعمامة الجمهور، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والتحالفات القائمة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي، على نحو شفاف ومنسق.

١٢ - يسلم بأن تقاسم الحكومات للتكاليف يشكل آلية تمويل مخصص الغرض تعزز الملكية الوطنية فضلاً عن أنها تسهم في إنجاز البرامج القطرية، ويشدد في هذا الصدد، على الحاجة إلى أخذ السمات الخاصة بتقاسم الحكومات للتكاليف في الاعتبار عند النظر في

اعتماد آليات لحفز التمويل الأقل تقييداً/ تخصيصاً من الموارد الأخرى، مع الحرص على موازنة هذه الموارد مع الخطة الاستراتيجية.

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

١٧/٢٠١٥

تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
ورد الإدارة

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة (DP/2015/29) ورد الإدارة عليه (DP/2015/30):

١- يسلم بأن التقييم قد أظهر تغيراً واسع النطاق وتحسناً ملحوظاً في نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء السياسات التي تعالج تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذها، منذ آخر تقييم مستقل أُجري في عام ٢٠٠٦.

٢- يلاحظ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير التقييم، ورد الإدارة.

٣- يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبلغ عن التقدم المحرز فيما يخص الاستجابة لتوصيات التقييم على النحو الوارد في رد الإدارة في تقريرها السنوي عن النوع الاجتماعي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤- يلاحظ أن التقرير المتعلق بتنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٤ (DP/2015/12) يؤكد بالوثائق أن البرنامج الإنمائي قد استجاب بالفعل للعديد من التحديات التي يعرف بها التقرير التقييمي، ويطلب إلى البرنامج أن يبين في تقريره عن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين وأدائها ونتائجها إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠١٦، مجالات العمل التي تم تحديدها في التقييم باعتبارها مجالات تتطلب اهتماماً خاصاً ومتابعة.

٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

١٨/٢٠١٥

الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير الصادر عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٥ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2015/8) وبخطة الموارد المستكملة المحدثه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2015/CRP.4)؛

٢ - يرحب باستراتيجية تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأهدافها المبينة في الوثيقة DP/FPA/2015/11؛

٣ - يحيط علماً بآليات التمويل والحوافز المقترحة لاجتذاب التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به وتحقيق المستوى الأمثل، وبالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوسيع قاعدة التمويل وتعبئة الموارد الإضافية وغيرها من أشكال الدعم من مصادر متنوعة؛

٤ - يؤكد ما للمساهمات المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها من أهمية للموارد العادية، ويلاحظ الحاجة الماسة إلى تحسين نوعية المساهمات في الموارد الأخرى وإمكانية التنبؤ بها واتساقها مع الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، ذلك أنها تشكل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية؛

٥ - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٢٥/٢٠١٤ بشأن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٦ - يؤكد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يستند إليها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأنها أساسية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لأعماله، ويشجع الصندوق على مواصلة تعبئة هذه الموارد والعمل في الوقت نفسه على مواصلة حشد موارد تكميلية لتمويل صناديقه وبرامجه المواضيعية، وذلك من أجل تلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، لا سيما أشد البلدان فقراً وأضعفها؛

٧ - يُقرّ بضرورة مواصلة الدعم السياسي القوي وزيادة الدعم المالي إضافة إلى تمويل الموارد العادية على نحو يمكن التنبؤ به من أجل مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، فضلاً عن دعم البلدان من خلال تنفيذ البرامج القطرية من أجل

تحقيق أهدافها الوطنية المتعلقة بإطار العمل لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وإطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛

٨ - يشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية بطرق منها تقديم مساهمات خلال الربع الأول من العام وإعلان تبرعات لسنوات متعددة من أجل كفاءة فعالية البرمجة؛

٩ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، في سياق الحوار المنظم بشأن التمويل، ما يلي:

(أ) أن تشارك في الحوارات غير الرسمية التي تجرى مع الدول الأعضاء على مدار السنة، بما في ذلك في المناقشات التحوارية التي يتم الترتيب لها خصيصاً قبل انعقاد دورات المجلس التنفيذي، وذلك لضمان نقاش متواصل وتبادل المعلومات وتحليل القضايا والخيارات المتعلقة بالتمويل، مع مراعاة استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وحوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتبناه في الأجل الطويل، وتقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك تحليل التمويل. ويشمل هذا الأمر استكشاف الحوافز والآليات ونوافذ التمويل، إلى جانب تأثيرها، بهدف توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة وتشجيع الجهات المانحة على الزيادة من مساهماتها في الموارد العادية وإعطائها الأولوية، وكذلك على الانتقال إلى الموارد الأخرى الأقل تقييماً، انسجاماً مع الخطة الاستراتيجية؛

(ب) أن يقدم، في سياق الإبلاغ السنوي عن الالتزامات المتعلقة بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحليلاً لمدى القابلية للتنبؤ والمرونة والمواءمة في ما يتم توفيره من موارد لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المعتمدة، بما في ذلك الفجوات القائمة في التمويل وما يترتب عليها من آثار فيما يتعلق بالإطار المتكامل للنتائج والموارد. وسيكون التقرير تنويجاً للحوارات غير الرسمية المشار إليها في الفقرة ٩ (أ)؛

١٠- يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التكيف مع الفرص السائحة فيما يخص الشراكة من أجل التنمية، وذلك بهدف توسيع نطاق شراكاته مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية، وعمامة الجمهور، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والتحالفات القائمة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي على نحو شفاف ومنسق، تمثيا مع معايير ومبادئ المشاركة المؤسسية.

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

١٩/٢٠١٥

الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١- يحيط علماً بالتقرير الصادر عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٥ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2015/8) وبخطة الموارد المستكملة المحدثة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2015/CRP.4)؛

٢- يرحب باستراتيجية تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأهدافها المبينة في الوثيقة DP/FPA/2015/11؛

٣- يحيط علماً بآليات التمويل والحوافز المقترحة لاحتذاب التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به وتحقيق المستوى الأمثل، وبالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوسيع قاعدة التمويل وتعبئة الموارد الإضافية وغيرها من أشكال الدعم من مصادر متنوعة؛

٤- يؤكد ما للمساهمات المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها من أهمية للموارد العادية، ويلاحظ الحاجة الماسة إلى تحسين نوعية المساهمات في الموارد الأخرى وإمكانية التنبؤ بها واتساقها مع الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، ذلك أنها تشكل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية؛

٥- يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٢٥/٢٠١٤ بشأن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٦- يؤكد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يستند إليها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأنها أساسية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل

لأعماله، ويشجع الصندوق على مواصلة تعبئة هذه الموارد والعمل في الوقت نفسه على مواصلة حشد موارد تكميلية لتمويل صناديقه وبرامجه المواضيعية، وذلك من أجل تلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، لا سيما أشد البلدان فقراً وأضعفها؛

٧- يُقرّ بضرورة مواصلة الدعم السياسي القوي وزيادة الدعم المالي إضافة إلى تمويل الموارد العادية على نحو يمكن التنبؤ به من أجل مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، فضلاً عن دعم البلدان من خلال تنفيذ البرامج القطرية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية المتعلقة بإطار العمل المتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وإطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛

٨- يشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية بطرق منها تقديم مساهمات خلال الربع الأول من العام وإعلان تبرعات لسنوات متعددة من أجل كفاءة فعالية البرمجة؛

٩- يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، في سياق الحوار المنظم بشأن التمويل، ما يلي:

(أ) أن تشارك في الحوارات غير الرسمية التي تجرى مع الدول الأعضاء على مدار السنة، بما في ذلك في المناقشات التحوارية التي يتم الترتيب لها خصيصاً قبل انعقاد دورات المجلس التنفيذي، وذلك لضمان نقاش متواصل وتبادل المعلومات وتحليل القضايا والخيارات المتعلقة بالتمويل، مع مراعاة استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وحوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتبناه في الأجل الطويل، وتقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك تحليل التمويل. ويشمل هذا الأمر استكشاف الحوافز والآليات ونوافذ التمويل، إلى جانب تأثيرها، بهدف توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة وتشجيع الجهات المانحة على الزيادة من مساهماتها في الموارد العادية وإعطائها الأولوية، وكذلك على الانتقال إلى الموارد الأخرى الأقل تقييداً، انسجاماً مع الخطة الاستراتيجية؛

(ب) أن يقدم، في سياق الإبلاغ السنوي عن الالتزامات المتعلقة بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحليلاً لمدى القابلية للتنبؤ والمرونة والمواءمة في ما يتم توفيره من موارد لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المعتمدة، بما في ذلك الفجوات القائمة في التمويل وما يترتب عليها من آثار فيما يتعلق بالإطار المتكامل للنتائج والموارد. وسيكون التقرير توجيهاً للحوارات غير الرسمية المشار إليها في الفقرة ٩ (أ)؛

١٠- يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التكيف مع الفرص السائجة فيما يخص الشراكة من أجل التنمية، وذلك بهدف توسيع نطاق شراكاته مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية، وعمامة الجمهور، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والتحالفات القائمة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي على نحو شفاف ومنسق، تمسها مع معايير ومبادئ المشاركة المؤسسية.

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٢٠/٢٠١٥

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي

١- يوافق على الإيرادات الصافية المستهدفة؛

٢- يقر تطلعات المكتب لفترة السنتين فيما يتعلق بنتائجه الإدارية وتوجيه الموارد سعياً وراء تحقيق الامتياز التشغيلي؛

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٢١/٢٠١٥

التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي

١- يحيط علماً بالتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/6)؛

٢- يعرب عن تقديره للمساهمات التي قدمتها كيانات الأمم المتحدة التي وفرت المعلومات اللازمة لتجميع التقرير الإحصائي السنوي، ويشجع جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة على المشاركة في المساهمة في هذا التقرير الهام المتعلق بالشراء؛

٣- يعرب عن تقديره للطريقة الشفافة التي أتاح بها مكتب خدمات المشاريع التقرير للجمهور من خلال المبادرة الدولية لشفافية المعونة المتعلقة بشفافية البيانات؛

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

٢٢/٢٠١٥

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥

إن المجلس التنفيذي

يذكر بأنه قد قام أثناء دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥ بما يلي:

البند

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥ (DP)

؛(2015/L.3)

أقر تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/24)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات التالية التي سيعقدها المجلس التنفيذي في عام

٢٠١٦:

الدورة العادية الأولى: من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

الدورة السنوية: من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (جنيف) أو من ٠٦ إلى ١٠

حزيران/يونيه (نيويورك)

الدورة العادية الثانية: من ٦ إلى ٩ و١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

وافق على مشروع خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٦

(DP/2015/CRP.2) وأقر خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ و ٣ و ٤

حوار التمويل المنظم؛ المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة؛ والالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اتخذ القرار ١٦/٢٠١٥ بشأن المسائل المتعلقة بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البند ٥

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

سحب وثيقة البرنامج القطري لأذربيجان (DP/DCP/AZE/3)؛

أحاط علماً بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لبوركينا فاسو وتشاد والصومال (DP/2015/28)؛

وافق على التمديد الاستثنائي لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار والتمديد الثاني لسنة واحدة للبرنامجين القطريين للبنان و ليبيا (DP/2015/28)؛

استعرض، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية للبلدان التالية ووافق عليها:

أوزبكستان (DP/DCP/UZB/3)؛

أوغندا (DP/DCP/UGA/4)؛

إندونيسيا (DP/DCP/IDN/3)؛

بنما (DP/DCP/PAN/3)؛

بيلاروس (DP/DCP/BLR/3)؛

تركيا (DP/DCP/TUR/3)؛

الجزائر (DP/DCP/DZA/3)؛

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً (DP/DCP/MKD/3)؛

جورجيا (DP/DCP/GEO/3)؛

زامبيا (DP/DCP/ZMB/3)؛

زيمبابوي (DP/DCP/ZWE/3).

السلفادور (DP/DCP/SLV/3)؛

سوازيلاند (DP/DCP/SWZ/3)؛

صربيا (DP/DCP/SRB/2)، بما في ذلك إطار النتائج والموارد الخاص بكوسوفو*

(DP/DCP/SRB/2/Add.1)؛

الصين (DP/DCP/CHN/3)؛

طاجيكستان (DP/DCP/TAJ/2)؛

غينيا بيساو (DP/DCP/GNB/2)؛

كازاخستان (DP/DCP/KAZ/3)؛

كمبوديا (DP/DCP/KHM/3)؛

كولومبيا (DP/DCP/COL/2)؛

ماليزيا (DP/DCP/MYS/3)؛

ملديف (DP/DCP/MDV/3)؛

البند ٦ - التقييم

اتخذ القرار ١٧/٢٠١٥ بشأن تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ورد الإدارة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البنود ٧ و ٨ و ٩

حوار التمويل المنظم؛ الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمسائل

المالية والمسائل المتصلة بالميزانية والإدارة

اتخذ القرار ١٨/٢٠١٥ بشأن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ١٠

التقييم

* ينبغي فهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩).

اتخذ القرار ١٩/٢٠١٥ بشأن ميزانية خطة عمل التقييم الذي يجري كل أربع سنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ١١

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

استعرض، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية للبلدان التالية ووافق عليها:

أذربيجان (DP/FPA/CPD/AZE/4)؛

إندونيسيا (DP/FPA/CPD/IDN/9)،

أوزبكستان (DP/FPA/CPD/UZB/4)،

بنما (DP/FPA/CPD/PAN/3)؛

بيلاروس (DP/FPA/CPD/BLR/2)؛

تركيا (DP/FPA/CPD/TUR/6)؛

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً (DP/FPA/CPD/MKD/1)؛

جورجيا (DP/FPA/CPD/GEO/3)؛

زامبيا (DP/FPA/CPD/ZMB/8)؛

زيمبابوي (DP/FPA/CPD/ZWE/7)؛

السلفادور (DP/FPA/CPD/SLV/8)؛

سوازيلاند (DP/FPA/CPD/SWZ/6)؛

صربيا (DP/FPA/CPD/SRB/1)، بما في ذلك إطار النتائج والموارد الخاص بكوسوفو*

؛(DP/ FPA/CPD/SRB/1/Add.1)

؛(DP/FPA/CPD/CHN/8) الصين

* ينبغي فهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩).

طاجيكستان (DP/FPA/CPD/TJK/4)؛

غينيا بيساو (DP/FPA/CPD/GNB/6)؛

كازاخستان (DP/FPA/CPD/KAZ/4)؛

كمبوديا (DP/FPA/CPD/KHM/5)؛

كولومبيا (DP/FPA/COL/6)؛

ملديف (DP/FPA/CPD/MDV/6)؛

وافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار

(DP/FPA/2015/14)؛

أحاط علماً بالتمديد لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لإثيوبيا والتمديدات الأولى
لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لأوكرانيا والبرازيل وبوركينا فاسو وجمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية وقيرغيزستان وموزامبيق (DP/FPA/2015/14).

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٢

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ٢٠/٢٠١٥ بشأن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجزء المشترك

البند ١٣

المسائل المالية ومسائل الميزانية والإدارة

أحاط علماً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (الوثيقة DP-FPA-

OPS/2015/1)؛

اتخذ القرار ٢١/٢٠١٥ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي

اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤.

البند ١٤

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

أحاط علمًا بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/FPA/2015/13 - DP/2015/31).

البند ١٥

الزيارات الميدانية

أحاط علمًا بتقرير الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى الأردن (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2015/CRP.1)؛

أحاط علمًا بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع والمتعلقة بالزيارات الميدانية المشتركة مع المجالس التنفيذية لليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/2015/CRP.3) .

البند ١٦

مسائل أخرى

أحاط علمًا بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إحاطة غير رسمية، “حتى لا يتخلف أحد عن الركب: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يدعم أقل البلدان نمواً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة”؛

إحاطة غير رسمية، “المساعدة الانتخابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السياق الانتقالي وسياق مرحلة ما بعد الصراع: عرض لإنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومناقشة سبل المضي قدماً”.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

إحاطة غير رسمية بشأن برنامج تنمية رأس المال البشري في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مرحلة ما بعد النزاع.

إحاطة غير رسمية بشأن الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

إحاطة غير رسمية بشأن البرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام ٢٠١٦ (من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، نيويورك).

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين ١١ كانون الثاني/يناير	١١:٣٠ - ١٠:٠٠		انتخاب مجلس المكتب التنفيذي لعام ٢٠١٦
الاثنين ٢٥ كانون الثاني/يناير	١٣:٠٠ - ١٠:٠٠	١	مسائل تنظيمية • إقرار جدول أعمال الدورة وخطة عملها • اعتماد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥ • اعتماد خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٦ الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيان من المديرية التنفيذية
		٢	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها • عرض وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها • تمديدات البرامج القطرية
	١٦:٣٠ - ١٥:٠٠	2	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (تابع)
	١٧:٣٠ - ١٦:٣٠	٣	التقييم • تقييم أثر المساعدة المقدمة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإجراءات المتعلقة بالألغام ورد الإدارة
	١٨:٠٠ - ١٧:٣٠		مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع القرارات

الموضوع	البند	الوقت	اليوم/التاريخ
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان بيان من المديرية التنفيذية البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها • عرض وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها • تمديدات البرامج القطرية	٤	١٣:٠٠-١٠:٠٠	الثلاثاء ٢٦ كانون الثاني/يناير
البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (تابع)	٤	١٨:٠٠-١٥:٠٠	
مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع القرارات		١٨:٠٠-١٧:٣٠	
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بيان من المديرية التنفيذية	٥	١٣:٠٠-١٠:٠٠	الأربعاء ٢٧ كانون الثاني/يناير
الجزء المشترك توصيات مجلس مراجعي الحسابات • تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٤ • تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤: حالة تنفيذ التوصيات	٦	١٧:٣٠-١٥:٠٠	
مسائل أخرى • اعتماد المقررات التي لم يبت فيها مسائل تنظيمية • اعتماد خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٦	٧ ١	١٨:٠٠-١٧:٣٠	
			الخميس ٢٨ كانون الثاني/يناير
			الجمعة ٢٩ كانون الثاني/يناير